

إجمالي أدوات الدين العام في نهاية سبتمبر 2014 يحافظ على مستواه البالغ 1.587 مليار دينار

«الشال» : ضعف سوق النفط فرصة مناسبة لعودة العقل إلى السياسة المالية المنضلة

القطاع	عدد الشركات	الربح للشركة المبررة المشاركة (مليون دينار)		نسبة من الإجمالي		رتبة حسب الربح للشركة
		2014/09/30	2013/09/30	2014/09/30	2013/09/30	
1 قطاع الخدمات	7	21,402	19,014	-11.2%	-2,388	7
2 قطاع الخدمات المالية	2	6,334	6,379	0.5%	-45	5
3 قطاع الصناعة	40	140,123	148,348	-5.9%	-8,225	3
4 قطاع مبيعات	7	46,702	42,974	-8.0%	-3,728	9
5 قطاع مبيعات	2	6,014	3,262	-46.1%	-2,752	6
6 قطاع خدمات	18	49,954	32,880	-34.1%	-17,074	10
7 قطاع الخدمات	3	223,180	206,004	-7.7%	-17,176	11
8 قطاع مبيعات	12	381,493	397,386	-4.0%	-15,893	1
9 قطاع الخدمات	6	22,785	20,813	-12.3%	-1,972	8
10 قطاع الخدمات	35	139,403	118,380	-15.1%	-21,023	12
11 قطاع الخدمات	46	126,482	144,679	-10.7%	-18,197	2
12 قطاع الخدمات	4	4,433	3,100	-30.2%	-1,333	4
الإجمالي	183	1,340,726	1,247,720	0.4%	9,006	

جدول يوضح بيانات 183 شركة المدرجة التي أعلنت نتائج أعمالها خلال 9 أشهر

القطاع	2014/09/30 (مليون دينار)	2013/09/30 (مليون دينار)	التغير	%
قطاع الخدمات	748,677	651,028	97,649	14.9%
قطاع الخدمات المالية	6,334	6,379	-45	-0.7%
قطاع الصناعة	140,123	148,348	-8,225	-5.5%
قطاع مبيعات	106,780	107,250	-470	-0.4%
قطاع مبيعات	6,014	3,262	-2,752	-84.6%
قطاع خدمات	49,954	32,880	17,074	51.9%
قطاع الخدمات	223,180	206,004	17,176	8.3%
قطاع مبيعات	381,493	397,386	-15,893	-4.0%
قطاع الخدمات	22,785	20,813	1,972	9.4%
قطاع الخدمات	139,403	118,380	21,023	17.7%
قطاع الخدمات	126,482	144,679	-18,197	-12.6%
قطاع الخدمات	4,433	3,100	1,333	43.0%
الإجمالي	1,340,726	1,247,720	93,006	7.4%

المؤشرات المالية المتوقعة لبلد برلمان في 30 سبتمبر 2014 محسوبة على أساس سنوي

«برقان» يحقق صافي أرباح للأشهر التسعة الأولى من العام الحالي بلغ نحو 57 مليون دينار بعد خصم الضرائب

183 شركة مدرجة تحقق إجمالي أرباح بنحو 1.348 مليار دينار بارتفاع 0.5 في المئة فقط عن 2013

المعالم في عام 2013. وتظهر البيانات المالية لارتفاع إجمالي موجودات البنك بنحو 328.7 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 4.6% لتبلغ نحو 7.483 مليار دينار كويتي، مقابل نحو 7.155 مليار دينار كويتي، في نهاية عام 2013. وهذا الارتفاع سيكون أكبر، لو تمت مقارنة إجمالي الموجودات للربع الثالث من عام 2013، إذ سجلت 970.4 مليون دينار كويتي، أي بنحو 14.9%، حين بلغ إجمالي الموجودات 6.513 مليار دينار كويتي. و زاد حجم محفظة القروض والسلفيات بنسبة 8.2% إلى نحو 4.278 مليار دينار كويتي (55.3% من إجمالي الموجودات) بعد أن كان في نهاية عام 2013، نحو 3.955 مليار دينار كويتي (55.3% من إجمالي الموجودات). ولو قارنا حجم هذه المحفظة بنظيره الذي كان عليه، في الفترة نفسها من العام الماضي، سترى أنها قد حققت ارتفاعاً، قريباً نسبته 20.4%، إذ كانت حينها نحو 3.553 مليار دينار كويتي (54.5% من إجمالي الموجودات).

وتشير الأرقام إلى أن متطلبات البنك (من ربح احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً، بلغت قيمته 102.1 مليون دينار كويتي، ونسبته 1.6%، لتصل إلى نحو 6.637 مليار دينار كويتي. بعد أن كانت 6.535 مليار دينار كويتي، في نهاية عام 2013. وهذا الارتفاع سيكون أكبر، لو قارنا إجمالي الموجودات مع الفترة نفسها من العام السابق، إذ سجلت 734.7 مليون دينار كويتي، أو بنحو 12.4%، حين بلغ آنذاك نحو 5.902 مليار دينار كويتي.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى ارتفاع ملحوظ على جميع مؤشرات ربحية البنك، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2013، مع ارتفاع مؤشر العائد على معدل ربحية (ROE) ليصل إلى نحو 12.6%، مقابل 4.8%، وارتفع العائد على معدل ربحية (ROC) ليصل إلى نحو 45.2%، بعد أن كان عند 22.7% للفترة نفسها من عام 2013، وارتفع أيضاً مؤشر العائد على معدل أصول البنك (ROA)، ليصل إلى نحو 1%، قياساً بنحو 0.6%، وارتفعت ربحية السهم (EPS) إلى 14.3 مرة (P/E) بنحو 41.7 مرة، (تحسن) مقارنة بنحو 41.7 مرة، للفترة نفسها من العام السابق. بينما بلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.1 مرة، مقارنة بنحو 1.0 مرة، للفترة نفسها من العام السابق. وقد حصل بنك برقان على موافقة زيادة رأس ماله الصبر والدفوع من مستوى 173.6 مليون دينار كويتي قبل نهاية عام 2014، بحيث يصبح رأس المال الصبر والدفوع للبلد نحو 195.2 مليون دينار كويتي وذلك من خلال إصدار أسهم جديدة بلغت نحو 216 مليون سهم.

الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي، أقل نشاطاً، إذ انخفضت جميع المؤشرات، مؤشر القيمة الدفترية، ومؤشر الكمية الدفترية، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 471 نقطة وانخفاض بلغ قدره 1.9 نقطة، أي ما يعادل 0.4% الأسبوع الذي سبقه، بينما ارتفع بنحو 16.3 نقطة، أي ما يعادل 3.6% عن أقال نهاية عام 2013.

أو نحو 60.1% من إجمالي الأرباح الملمة، تصدرها «بنك الكويت الوطني» بنحو 203.9 مليون دينار كويتي، وجاءت «زين» في المرتبة الثانية بنحو 161 مليون دينار كويتي، و«البنك الأهلي المحد» فرع البحرين» في المرتبة الثالثة بنحو 106.5 مليون دينار كويتي، ونصيب فرعه الكويتي منها نحو 38.7 مليون دينار كويتي. واحتل «بيت التمويل الكويتي» المرتبة الرابعة بنحو 90.1 مليون دينار كويتي، وعلى التوالي، حققت 10 شركات أعلى خسائر مطلقة بنحو 56.9 مليون دينار كويتي، وضمتها حققت شركة «المدية» للتمويل والاستثمار أعلى مستوى مطلق للخسائر بنحو 11.9 مليون دينار كويتي، وتلاه شركة «إيفا» للخدمات والمنتجات» بنحو 11.8 مليون دينار كويتي.

وحققت 5 قطاعات، من أصل 12 قطاعاً نشطاً، ارتفاعاً في مستوى ربحيتها، مقارنة بأدائها للفترة الماضية من عام 2013، أفضلها قطاع البنوك الذي رفع أرباحه من نحو 551.5 مليون دينار كويتي إلى نحو 597.9 مليون دينار كويتي بينما أظهر تراجعاً لقطاع العقار الذي انخفضت أرباحه من نحو 139.4 مليون دينار كويتي إلى نحو 118.4 مليون دينار كويتي. وحقت الشركات نفسها أرباحاً خلال الربع الأول من عام 2014 بلغت نحو 483.2 مليون دينار كويتي، وانخفض مستوى الأرباح

الأولى من عام 2014، بعد إطفاء 7 شركات أخرى، واستثناء 183 شركة، وانخفضت أرباح الشركات إجمالية أرباح بنحو 1.348 مليار دينار كويتي، على أساس سنوي، وارتفع مستوى الأرباح غير المكررة للبنك الأهلي المحد - فرع البحرين» بالبالغة نحو 60.3 مليون دينار كويتي.

وتشير نتائج الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري، إلى تحسن وإن ضعيف، فارتفع عدد الشركات الاربعة إلى 153 شركة، (من ضمنها زادت 140 شركة مستوى أرباحها، وخفضت 13 شركة مستوى خسائرها

أو تحولت إلى الربحية)، أي أن 83.6% من الشركات التي أعلنت نتائجها حققت تقدماً في الأداء. بينما كانت 151 شركة للفترة نفسها من العام الفائت ولنفس عدد الشركات العشرة من نتائجها المالية، وبالتالي انخفض عدد الشركات الخاسرة إلى 30 شركة، (من ضمنها 18 شركة انخفض مستوى أرباحها، بينما 12 شركة انتقلت من الربحية إلى الخسارة)، مقابل 32 شركة، للفترة الماضية من العام الفائت. وفي قائمة أعلى الشركات الربحية، حققت عشرة شركات قيادة أعلى قيمة أرباح بنحو 809.8 مليون دينار كويتي،

كويتي بالعجلات الأجنبية، لعملاء القطاع الخاص، أيضاً. أما بالنسبة إلى متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل، يكمن من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي، فمقارنة بنهاية يونيو 2014، فتمتلك الشركة، أن الفرق في متوسط أسعار الفائدة، على ودائع العملاء لأجل، مازال لصالح الدينار الكويتي، في نهاية الفترتين، إذ بلغ نحو 0.453 نقطة، لودائع شهر واحد، ونحو 0.508 نقطة، لودائع 3 أشهر، ونحو 0.622 نقطة، لودائع 6 أشهر، ونحو 0.611 نقطة، لودائع 12 شهراً، بينما كان ذلك الفرق، في نهاية يونيو 2014، نحو 0.437 نقطة، لودائع شهر واحد، ونحو 0.506 نقطة، لودائع 3 أشهر، ونحو 0.590 نقطة، لودائع 6 أشهر، ونحو 0.577 نقطة، لودائع 12 شهراً، وبلغ المتوسط الشهري أسرع صرف الدينار الكويتي، مقابل الدولار الأمريكي، نحو 286.374 فلساً كويتي، لكل دولار أمريكي.

وتشير النشرة، أيضاً، إلى أن إجمالي الودائع، لدى البنوك المحلية، قد بلغ نحو 36.755 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 68.1% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية، بانخفاض بلغ نحو 941.6 مليون دينار كويتي، عما كان عليه في نهاية يونيو 2014، أي بنسبة انخفاض ربع سنوي بلغت نحو 2.5%، ويخص عملاء القطاع الخاص من تلك الودائع بالتعريف الشامل، أي شامل المؤسسات الكبرى، مثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية -لا يشمل الحكومة- نحو 31.445 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 85.6%، ونصيب ودايع عملاء القطاع الخاص بالدينار الكويتي، منها، نحو 28.849 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 91.7%، وما يعادل نحو 2.596 مليار دينار

أرباح الشركات المدرجة حتى نهاية سبتمبر 2014

أعلنت 183 شركة، أو نحو 94.8% من إجمالي الشركات المدرجة، البالغ عددها 193 شركة، نتائج أعمالها، للأشهر التسعة

حالي مشابه لحال النفقات العامة التي تضاعفت 6 مرات وهبطت إنتاجيتها وزاد فسادها، وتقل في الإدارة العامة على استشراف تداعياتها المحتملة محدودة، حتى يحدث أمر مؤسف وقاسم مثل الهجومية أمام عمان بخمسة أهداف ولو كانت الكويت هي من انتصر في تلك المباراة وحصلت على بطولة كأس الخليج كما حدث في اليمن، لكن رد الفعل مختلف وإيجابي، ولربما حصل اتحادها على دعم مالي، رغم أن حال الرياضة الحقيقي سيء، وينقل إصلاح الوضع الرياضي أمر مستحق، كما أن إصلاح حال مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية مستحق، ولكن نجاح الإصلاح يحتاج إلى إصلاح بيئة عامة حاضنة، فلكل لها مجرد ظواهر على تروى شامل للوضع العام.

إحصاءات مالية وتقنية - سبتمبر 2014

يذكر بنك الكويت المركزي، في نشرته الإحصائية الشهرية، لشهر سبتمبر 2014، المنشورة على موقعه الإلكتروني على الإنترنت، أن رصيد إجمالي أدوات الدين العام، في نهاية سبتمبر 2014، قد حافظ على مستواه البالغ 1.587 مليار دينار كويتي، نفسه (مذ يونيو 2014)، وأدوات الدين العام تتكون من سندات الخزنة، الأطول أمداً، برصيد 1.587 مليار دينار كويتي (مذ يونيو 2014)، وأدوات الخزنة برصيد "لا شيء"، وبلغ متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزنة، لمدة سنة 1%، وتستأثر البنوك المحلية بما نسبته نحو 98.3% من إجمالي أدوات الدين العام (نحو 98.5% في نهاية يونيو 2014)، وبذلك يبلغ إجمالي الدين العام المحلي نحو 1.587 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 3.2% من حجم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لعام 2013.

وتذكر نشرة بنك الكويت المركزي، أن إجمالي التسهيلات الائتمانية، للمقيمين، المقدمة من البنوك المحلية في نهاية سبتمبر 2014، قد بلغ نحو 30.621 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 56.7% من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 380 مليون دينار كويتي، عما كان عليه في نهاية يونيو 2014، أي بنسبة نحو ربع سنوي بلغت نحو 1.3%، وبلغ إجمالي التسهيلات الشخصية نحو 12.203 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 39.9% من إجمالي التسهيلات الائتمانية (نحو 11.933 مليار دينار كويتي في نهاية يونيو 2014)، وينسبة نحو بلغت نحو 11.3%، ولغاية سبتمبر 2013، وبلغت قيمة القروض الميسنة بنحو 7.832 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 64.2% من إجمالي التسهيلات الشخصية، وضعفها لشراء الأسهم نحو 2.843 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 23.3% من إجمالي التسهيلات الشخصية، وبلغت قيمة القروض الاستهلاكية نحو 1.194 مليار دينار كويتي، وبلغت التسهيلات للقطاع العقاري نحو 7.903 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 25.8% من الإجمالي، (نحو 7.888 مليار دينار كويتي، في نهاية يونيو 2014)، ولقطاع التجارة نحو 2.872 مليار دينار

على سونه، فرصة لعودة العقل للسياسة المالية المختلفة، ويؤجل تلك العودة إلى العمل بتصرّيات بأنه هبوط مؤقت، أو أن الصندوق السيادي يمتدّ عن تداعياته، والحقيقة هي أن الصندوق السيادي يتأثر سلباً قاسعاً النفط فقدت نحو 30% من مستواها في الأشهر الثلاثة الأخيرة حتى نهاية شهر نوفمبر مقارنة بمستواها في شهر تمّانية مضت من العام الجاري، والطريق بات ممهداً لبداية الضغط على مستوى الإنتاج، وقد بلغ 20% الآن أو بعد سنة من أجل دعم الأسعار. والتاريخ المائل القريب في حقبتي لمانبانت وتبعيات القرن الفائت، يؤكد وجود علاقة طردية وقوية بين الصادق السيادية وسوق النفط في حالتي الرواج والضعف، ولكن بعد فترة سماح تعتمد على مدى ذلك الرواج أو الضعف لسوق النفط، وثلاثة من 5 صناديق سيادية في إقليم الخليج فقدت كل أصولها في تلك الحقبين. والصندوق الكويتي فقد نحو 64% من حجمه من نهاية التسعينات، وكان أكبر الصناديق بعد أن تكالب عليه ضعف سوق النفط وارتفاع مستوى النفقات بسبب تمويل حرب التحرير وتكاليف إعادة البناء. ولا يجب أن يمنع أي مسؤل اقتصادي فرصة للسياسيين في الاستمرار في عملية التخريب للسياسة المالية التي استمرت نحو عقد من الزمان، بالإحجام بأن الصندوق السيادي في تأمين، أو بيع وهم بأن ضعف سوق النفط ضعف مؤقت.

الوضع العام والرياضة معناه ضرورة حماية الكويت من مال رياستها، وهو للأسف أمر قد تحقق، فلا الوضع السياسي والاقتصادي ولا الاجتماعي بأفضل من حال الرياضة، وكان حينها بالإمكان الوقاية من بلوغ ما آلت إليه، والواقع أن حال الرياضة

■ حال الرياضة مشابه

لحال النفقات العامة

التي تضاعفت 6 مرات

وهبطت إنتاجيتها وزاد

فسادها

أكد "الشال" في تقريره الأخير أنه أمر معيب وطير للفقير أن يدلي الكل بدلوه على المستوى الدولي وعلى المستوى المحلي حول سعر برميل النفط الذي يحقق التعامل بين الإسرائيل والمصريين في الموازنة العامة الكويتية، ولا يوجد هناك جهة رسمية واحدة تحسم مثل هذا الجدل وتضع فرضياتها وتقدر سعر التعامل الذي يفترض أن يستخدم مرجعاً للكل. والأسعار المتداولة تتراوح ما بين 60 دولاراً أمريكياً و90 دولاراً أمريكياً للبرميل، وهو أمر خاضع للفرضيات المعتمدة من قبل

أي طرف، والخلاف تحديداً حول التتبع منها، الأولى هي رقم الإنتاج النفطي ومن لم رقم الصادرات منه بعد خصم الاستهلاك المحلي، والثانية هي ما إذا كان الدخل من الاحتياطي -الصندوق السيادي- يحسب ضمن الإيرادات العامة أو لا، بحيث، وتبقى فرضيات أخرى أقل أهمية مثل سعر صرف الدولار الأمريكي وما يصرف من خارج الموازنة العامة، وبينما يأخذ البعض برقم الإنتاج في سوق نفطية رابحة أي مستوى الإنتاج الحالي كأساس لتقدير الإيراد المستقبلي، ويأخذ مفهوم المالية العامة بمعناه الواسع في الاقتصاد التقليدي ويحتسب دخل الاستثمارات ضمن الإيرادات العامة، وعليه يجرى سعر تعامل هابط، يعتقد نحن أن كل تجاربنا التاريخية مع ضعف سوق النفط ودون استثناء صاحبها ضغط أتى أو لاحق لخفض الإنتاج، والظروف الحالية أسوأ مع احتمال عودة الإنتاج الإيراني واللبني إلى مستوياتها الطبيعية. ولنعقد من علم المالية العامة إما أن يطبق بتدقيقه وحجباً لا يحسب بيع أصل واستبداله ببلقود تؤدي إلى تفويض تنافسية الاقتصاد الكويتي إيراد من نشاط اقتصادي كما في حالة الترويج، أو لا يحسب ويحسب فقط دخل الاستثمارات من حصيلة بتطبيق مفهوم الاستدامة من عددها، وعليه يصبح سعر التعامل مرتفع، وهو الأصح.

سوق النفط والصندوق السيادي

يتجنى ضعف سوق النفط على سونه، فرصة لعودة العقل للسياسة المالية المختلفة، ويؤجل تلك العودة إلى العمل بتصرّيات بأنه هبوط مؤقت، أو أن الصندوق السيادي يمتدّ عن تداعياته، والحقيقة هي أن الصندوق السيادي يتأثر سلباً قاسعاً النفط فقدت نحو 30% من مستواها في الأشهر الثلاثة الأخيرة حتى نهاية شهر نوفمبر مقارنة بمستواها في شهر تمّانية مضت من العام الجاري، والطريق بات ممهداً لبداية الضغط على مستوى الإنتاج، وقد بلغ 20% الآن أو بعد سنة من أجل دعم الأسعار. والتاريخ المائل القريب في حقبتي لمانبانت وتبعيات القرن الفائت، يؤكد وجود علاقة طردية وقوية بين الصادق السيادية وسوق النفط في حالتي الرواج والضعف، ولكن بعد فترة سماح تعتمد على مدى ذلك الرواج أو الضعف لسوق النفط، وثلاثة من 5 صناديق سيادية في إقليم الخليج فقدت كل أصولها في تلك الحقبين. والصندوق الكويتي فقد نحو 64% من حجمه من نهاية التسعينات، وكان أكبر الصناديق بعد أن تكالب عليه ضعف سوق النفط وارتفاع مستوى النفقات بسبب تمويل حرب التحرير وتكاليف إعادة البناء. ولا يجب أن يمنع أي مسؤل اقتصادي فرصة للسياسيين في الاستمرار في عملية التخريب للسياسة المالية التي استمرت نحو عقد من الزمان، بالإحجام بأن الصندوق السيادي في تأمين، أو بيع وهم بأن ضعف سوق النفط ضعف مؤقت.

الوضع العام والرياضة

قلل سنوات طويلة، كتبنا ما معناه ضرورة حماية الكويت من مال رياستها، وهو للأسف أمر قد تحقق، فلا الوضع السياسي والاقتصادي ولا الاجتماعي بأفضل من حال الرياضة، وكان حينها بالإمكان الوقاية من بلوغ ما آلت إليه، والواقع أن حال الرياضة

جدول يوضح التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات البورصة خلال الأسبوع الفائت